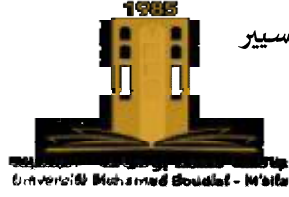


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة ملبنة الحضنة (2015/2011) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

- توفيق غفصي

من إعداد الطلبة:

- شريفي و داد

- دحمان نادية

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لعميد نور الهدى	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
توفيق غفصي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محادي سالم	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم
بما كنتم تعملون»

الاهداء

الحمد لله ومن يستحق الحمد إلا إياه والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، أهدي
ثمرة حمدي إلي من قال فيهما الرحمن: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى

الطبي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي أحتمي به، إلى من كان دواما يشد علي
يداي، إلى من كان يسدد خطاي وسندي في حياتي ودنياي، إلى أبي حفصه الله وأطال في عمره

إلى

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي عمرتني بعطفها وأنازلك لي درب حياتي بحبها
وكانت لي الصدر البنون والقلب العطوف ومهجة القلب أمي حفصها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى

من أرى السعادة في أعينهم وأرتاح وأنا بينهم، إلى الذين شاركوني حياتي أفراحها وأحزانها حلوها ومرها،
إلى شموع حياتي وصناع ابتسامتي إخوتي وأخواني وأبنائهم كل باسمه وإلى كتاكيت
عائلتي " إسحاق .. أكرم .. فرح .. رؤيا .. غفران "

إلى

رفيق دربي وزوجي عادل

إلى

من كان وجودهم يبعث في القلب نشوة وفي النفس عزة ويمدني بإرادة طلبة وكان لهم أجمال
بصمة صديقاتي " وسام .. زينب .. ليلي .. وسيلة .. قمرية "

إلى

من شاركني ثمرة حمدي، إلى من عرفتهم وحملت معهم ذكري طيبة إلى من حممتني بهم الأجداد
يوما إلى كل زميلاتي في قسم علوم إقتصادية .. شريفي وحادي

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى من هملني هذا إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من حرصت على نشأتي وتربيته

وعمرتني بحبها وحنانها الفياض أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي إلى من كان سنداً لي يطلع ظمري وحاجزاً يقف أمام انصياري

نفسى إلى من علمني الحياة والصبر والعطاء إلى روح أبي

الطاهرة راجية من الله أن يرحمه ويتعمده بواسع رحمته.

إلى من عشت معهم براءة طفولتي ونما تحنني معهم أخي محمد وأختي مسعودة دون أن أنسى زوجة أخي

ورقيقة مجده أسماء.... إلى كتكوت العائلة ابن الأخت الغالي " أنس "

إلى من ساعدني ولم يبخل علي يوماً ببنائه ومعلوماته زوج أختي " إدريس " جزاه الله

خيراً

إلى من أرى التفاؤل بعينيهِ والسعادة بضحكته إلى بسمة الحياة خطيبى وزوجي " عزيز "

إلى رفقاء الدروب الذين كانوا بمثابة الإخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء في الدراسة تخصص

نقدي وبنكي.

إلى كل من وسع قلبي ولم تسعه ورقتي إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا

العمل.

شكر وعرفان

شكر الله على أن هدانا للإسلام وأرشدنا إلى العلم، ووفقنا إلى الخير، وقدر لنا تجسيد هذا

العمل المتواضع من فكرة في العقول إلى كلمة في السطور، والصلاة

والسلام على أشرف الخلق وخاتم الرسل وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نتقدم بفائق الشكر والإحترام والتقدير إلى الأستاذ " غفصي توفيق " لتفضله بالإشراف

على هذه المذكرة وتقديمه لنا ملاحظاته ونصائحه وتوجيهاته المستمرة القيمة

وننتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير في

مناقشة هذا العمل المتواضع وتقييمه.

كما لا ننسى كل الأساتذة الأفاضل عبر جميع المراحل الدراسية والجامعية المتدرجة

الذين حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام

هذه المذكرة.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
.I	إهداء
.II	شكروعرفان
.III	فهرس المحتويات
.IV	فهرس الجداول
أ-هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأدواته	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
09	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومجالاته
11	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأهدافه
12	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية
13	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
13	المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي و أهدافه
15	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء
15	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
16	المطلب الأول: القوائم المالية
21	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي
24	المطلب الثالث: النسب المالية
32	خلاصة
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمدينة الحضنة في الفترة (2011-2015)	
34	تمهيد

فهرس المحتويات

35	المبحث الأول: تعريف بملبنة الحضنة
35	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور ملبنة الحضنة
38	المطلب الثاني: تنظيم ملبنة الحضنة
43	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية
43	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
47	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
56	خلاصة
58	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال الفترة (2005 - 2011)	36
02	تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال الفترة (2012-2015).	37
03	أهم المواد المستخدمة ومصدرها	41
04	الميزانية المالية للسنوات 2011-2015	43
05	حساب رأس المال العامل الدائم	44
06	حساب رأس المال العامل الخاص	44
07	حساب رأس المال العامل الإجمالي	45
08	حساب رأس المال العامل الأجنبي	45
09	حساب احتياجات رأس المال العامل	46
10	الخزينة الصافية	46
11	نسبة السيولة المتداولة	47
12	نسبة السيولة المختصرة	47
13	نسبة النقدية (السيولة الحالية)	48
14	نسبة التمويل الدائم	49
15	نسبة التمويل الخاص	49
16	نسبة الإستقلالية المالية	49
17	نسبة التمويل الخارجي	50
18	معدل دوران الأصول الثابتة	50
19	معدل دوران المخزون	51
20	فترة التخزين	51
21	معدل دوران الزبائن	52
22	المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن	52
23	معدل دوران الموردين	52
24	المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين	53
25	هامش الربح الإجمالي	53
26	هامش الربح الصافي	54
27	معدل العائد على الإستثمار	54
28	معدل العائد على الأموال الخاصة	55

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
40	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة الحضنة المسييلة	01

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الخلية الأساسية في الاقتصاد الوطني، وهي تقوم بعدة وظائف التي منها: الوظيفة التجارية، وظيفة الإنتاج، الوظيفة الإدارية، والوظيفة المالية. ولتحقيق أهدافها المسطرة والوصول إلى ما تسعى إليه، وكذا وضع إطار تنظيمي للوظيفة المالية، ظهر التحليل المالي ومعه مجموعة الأدوات التي تستخدم كوسيلة لتقييم الأداء المالي فمع تسارع التطورات الاقتصادية الحاصلة وازدياد حدة المنافسة، التي أصبح معها السعي إلى تحقيق الأرباح هدفا غير كافي، بل يجب أن يرافقه ضمان الاستمرارية في السوق، ومن هنا تبرز أهمية استخدام التحليل المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية بهدف الوقوف على حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، واتخاذ القرارات التصحيحية في حالة وجود اختلالات.

إشكالية البحث:

تعتبر مؤسسة "ملبنة الحضنة بالمسيلة" من المؤسسات التتموية الرائدة في ولاية المسيلة بالنظر إلى ميدان نشاطها الاستراتيجي المتمثل في إنتاج الحليب ومشتقاته، والذي يتميز بالمنافسة الشديدة من قبل عدة مؤسسات وطنية عمومية وخاصة وأجنبية، أين يكون تحسين الأداء وتطويره ضروريا للبقاء في ظل المنافسة الشديدة.

بناء على ما تقدم، تطرح إشكالية البحث على النحو التالي:

هل تستغل ملبنة الحضنة مواردها المتاحة بالمستوى الأمثل؟

ومن خلال هذه الإشكالية، تأتي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأساليب والأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على أدوات التحليل المالي في إبراز الصورة الحقيقية لأداء المؤسسة الاقتصادية، ومساعدة أصحابها على اتخاذ القرارات التصحيحية؟

فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية المطروحة صيغت الفرضيات التالية:

- لا تستغل ملبنة الحضنة مواردها المتاحة بالمستوى الأمثل.
- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات ناجعة الاستخدام في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على مقومات الأداء المالي الجيد في المؤسسة الاقتصادية.
 - عرض أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية.
 - التعرف على الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
 - التعرف على مدى نجاعة استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومساعدتها في اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:
- إبراز أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية الحقيقية للمؤسسة.
 - محاولة تقييم أداء مؤسسة الحضنة للحليب بالنظر إلى الأهمية البالغة لمنتجاتها الاستراتيجية لسكان الولاية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة ملبنة الحضنة.
- الحدود الزمنية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة في الفترة الممتدة ما بين (2011-2015).

منهج البحث:

- إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي من أجل دراسة وتحليل معطيات القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، واستخراج المؤشرات والنسب المالية للوقوف على حقيقة أداء ملبنة الحضنة، أما الأدوات فتمثلت في كتب ومراجع مقالات ومجلات مداخلات والقوائم المالية.

صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات البحث في:

- تحفظ مسؤولي ملبنة الحضنة عن تزويدنا عن بعض التفاصيل حول قيم الحسابات الواردة في القوائم المالية.
 - قصر الفترة الممنوحة لإنجاز المذكرة.
- الدراسات السابقة:

تم الاستتارة في إعداد هذه المذكرة بالدراسات التالية:

❖ دراسة بن خروف جلييلة (رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009)

عالجت بن خروف جلييلة في رسالتها المعنونة "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ - في الفترة 2008/2005 "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، إن النظام المحاسبي المالي SCF يشكل تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية ويسمح هذا النظام بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجبها المؤسسة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها و الاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

❖ دراسة اليمين سعادة (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تقييم الأداء أمراً ضرورياً من خلال أهم أدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، كما تمثل المرأة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها إلى أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلاله المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

❖ دراسة لزعر محمد سامي (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، وتهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

تقسيمات البحث:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسة للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما يلي:

تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وأهميته وأهدافه والأطراف المستفيدة منه في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم تقييم الأداء المالي خطواته وأهميته وأهدافه، حيث تطرقنا في المبحث الثالث إلى أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية التقييم المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الثاني: في هذا الفصل الثاني حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مؤسسة ملبنة الحضنة المسيلة خلال الفترة الممتدة 2015/2011 بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي وأدواته

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى إبراز أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، والتعرف على أهدافه وأدواته المستخدمة من خلال المحاور التالية:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
- المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي اتخاذ القرارات التصحيحية التي من شأنها تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومجالاته

في هذا المطلب سنسلط الضوء على مفهوم التحليل المالي ومجالاته:

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي التي نذكر منها ما يلي:

يعرف التحليل المالي: "بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة من مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"¹.

كما يعرف التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"².

ويقصد بالتحليل المالي كذلك بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"³.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص232.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص60.

³ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص12.

وتبعاً لما تقدم، يمكن القول بأن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة، وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف.

ثانياً: مجالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

1. **التحليل الائتماني:** يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض، وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم¹.
2. **التحليل الاستثماري:** يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها الذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات².
3. **تحليل الاندماج والشراء:** يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسات المزمع شراؤها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.
4. **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المردودية، وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.
5. **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضرورياً لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة، خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المواد الأولية لمنتجات السلع والخدمات، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي³.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص27.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص157.

³ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص58.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأهدافه

يتناول هذا المطلب أهمية التحليل المالي وأهدافه من خلال ما يلي:

أولاً: أهمية التحليل المالي

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والتمثلة في:

- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها¹.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة².

ثانياً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- معرفة وضع الشركة في قطاعها³.

¹ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص16.

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مداخله بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، يومي 14/13 ديسمبر 2011، ص4.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص239.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفق الأهداف التي يسعى لها كل طرف ومن هذه الأطراف.

❖ **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة.

❖ **المالكين والمساهمين:** يهتمون بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم.

❖ **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن الشركة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

❖ **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

❖ **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسة المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية، وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

❖ **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة بالاتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها¹.

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص6.

المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يتطلب اتخاذ المؤسسة لقرارات سليمة توفر إدارة رشيدة، وهذا لكي تقف على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، لذا كان لها لابد من تقييم أدائها، وهو ما يقودنا إلى التعرف على مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يتناول هذا المطلب ما يلي:

1- مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات ذلك أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق الأهداف¹.

2- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى تلبية احتياجات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة والمنظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة².

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب لأهمية تقييم الأداء وأهم أهدافه.

أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال:

1. **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه فان المؤسسة تكافئ المصلح أو الفرد الذي يقدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداء للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

¹ محمد محمود الخطيب، التحليل المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص45.
² عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص41.

2. **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.
3. **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة التسريح، قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.
4. **التدريب:** قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لذلك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس أداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق¹.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلى ما يلي:

- الوقوف على أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بوضع الحلول اللازمة وتصحيحها.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبياً أو إيجابياً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة².
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل.
- تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدى³.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص21.

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2007، ص32.

³ علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006، ص13.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها فيما يلي:

- 1- **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
- 2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات¹.
- 3- **إجراء عملية التقييم:** باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة.
- 4- **اتخاذ القرار المناسب على نتائج التقييم (تحديد الانحرافات):** وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للشركة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الشركة نحو الأفضل في المستقبل.
- 5- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل الشركة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم التي تمخضت عن عمليات التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

¹ مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص39.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوتت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويمكن لنا تلخيص الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية فيما يلي:

المطلب الأول: القوائم المالية

نسلط الضوء في هذا المطلب على تعريف القوائم المالية، أهداف القوائم وأنواع القوائم المالية.

أولاً: تعريف القوائم المالية

هناك العديد من التعاريف للقوائم المالية، نذكر منها:

تعرف القوائم المالية على أنها "عبارة عن ملخص البيانات والمعلومات التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المختلفة، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وهي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية"¹. وتعرف أيضاً على أنها: "القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة، والتي تظهر المركز المالي للمؤسسة، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المؤسسة للفترة المالية، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المالية، وقائمة الأرباح المعاد استثمارها والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المعاد استثمارها بدءاً من بداية الفترة المالية وإلى نهايتها"².

كما يمكن تعريفها أنها "تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج التسجيلات المحاسبية".

يمكن القول أن التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، والتي تعتبر إحدى وسائل

¹ سعيدة رحيش، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير في علوم التدبير
جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص21.

² سفيان بوفروعة، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تدبير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التدبير، جامعة منتوري
قسنطينة، 2012، ص11.

توصيل المعلومات لأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

تتخصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- ❖ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- ❖ تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- ❖ تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- ❖ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ❖ توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.
- ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاث رئيسية هي:
- ❖ تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.
- ❖ تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين الآخرين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- ❖ تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها¹.

¹ زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 59.

ثالثاً: أنواع القوائم المالية

تتمثل أنواع القوائم المالية فيما يلي:

1. قائمة الدخل:

قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإدارية خلال فترة محاسبية معينة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.¹

أ. عناصر قائمة الدخل:

❖ المبيعات أو الدخل من المبيعات ولتحديد صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات مردودات المبيعات والخصم المسموح به.

❖ تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة ضرائب ورواتب، صيانة، تأمين، استهلاك.

❖ مجمل ربح العمليات: وهو عبارة عن صافي المبيعات - تكلفتها.

❖ مصروفات التشغيل وتشمل مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية مثل الرواتب الإدارية ووسائل الاتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية.

❖ الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى: وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة والأرباح من الاستثمارات ودخل الإيجارات.

وأما المصاريف الأخرى فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى.

❖ أرباح أو خسارات غير عادية.

❖ ضريبة الدخل.

❖ الربح الصافي².

¹ محمد صالح جمعي، أثر النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ الحوكمة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص95.

² فاطمة الزهراء بن شتوح، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص21.

ب. أهمية قائمة الدخل:

تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالعديد من الطرق، فعلى سبيل المثال، يستخدم المستثمرون والدائنون معلومات قائمة الدخل في:

- ❖ تقييم أداء الكيان في الماضي: فمن خلال فحص وتحليل الإيرادات والمصروفات يمكن تقييم أداء الكيان في الماضي، كما يساعد هذا التقييم على إجراء مقارنة لأداء الكيان مع المنافسين.
- ❖ تقديم أساس للتنبؤ بأداء الكيان في المستقبل: تساعد المعلومات عن الأداء في الماضي في تحديد الاتجاهات الهامة في المستقبل، والتي إذا استمرت فإنها تقدم معلومات عن الأداء المتوقع في المستقبل.

- ❖ تقييم الخطر أو عدم التأكد المرتبط بتحقيق التدفقات النقدية المستقبلية: فالمعلومات التفصيلية عن المكونات المختلفة للدخل المحاسبي (الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر)، وعن العلاقات بين هذه المكونات يساعد على تقدير تأثير تغير الطلب على هذه المنتجات أو الخدمات التي يقدمها الكيان على إيراداتها ومصروفاتها، وبالتالي على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل¹.

3- قائمة المركز المالي:

سنتناول في هذا العنصر الى تعريف المركز المالي وتبويبه:

أ. تعريف المركز المالي:

هي تصوير للوضع المالي للمنشأة في لحظة معينة، وبالتالي فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية، وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التدفقات التي تمثل القوائم المالية الأخرى.²

ب. تبويب قائمة المركز المالي:

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من أجل تحقيق الهدف والأساليب من إعدادها، وهو إعطاء صورة واضحة، وعادلة كموقف المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعينة، كما

¹ محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص121.

² علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص124.

يمكن إجراء التحليلات المالية المناسبة، كعرفة رأس المال العامل، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة.

❖ **الأصول:** تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية، ثم إلى مجموعات فرعية حسب درجة سيولتها، حيث يتم الترتيب بدءاً من الأصول الأكثر سيولة إلى الأقل.

- **الموجودات المتداولة:** وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة المالية، وهي تشمل البنود التالية:

- أسهم وسندات قابلة للتسويق.
- النقد.
- المدينون وأوراق القبض.
- البضاعة.
- المصروفات المدفوعة مقدماً.

- **الموجودات الثابتة:** وهي الأصول التي يكتننها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية، وليس لإعادة بيعها، حيث يتم الاحتفاظ بها طالما بقيت منتجة، مثل العقارات والآليات، وتتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها: أنها لا تملك عادة في مدة مالية واحدة، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً، وأهم الأصول الثابتة ما يلي:

- الأرض.
- البناء والآليات.

- **التثبيات:** يطلق عليه البعض الأصول الثابتة غير الملموسة، وهي تشمل تلك الأصول التي لا وجود مادي لها، كشهرة المحل وحقوق الامتياز والاختراع، والعلامات التجارية ومصروفات التأسيس.

وتتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس، ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية، كما أن هذه القيمة غير ثابتة، بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع.

يضاف إلى ذلك أنه يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية تفاعل قيمتها فجأة، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها¹.

- **المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة:** وهي عبارة عن الالتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين، كما هي الحال في الموجودات، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسية، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الاستحقاق ونجد فيها:

✓ المطلوبات المتداولة.

✓ المطلوبات طويلة الأجل.

✓ حقوق الأقلية.

✓ حقوق الملكية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

هنا سنتكلم عن تعريف رأس المال وأنواعه:

أ. تعريف رأس المال العامل:

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار هيكلها المالي.

ويمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين:

✓ **منظور أعلى الميزانية:** يعبر رأس المال العامل على العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول

الثابتة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ فاطمة الزهراء بن شتوح، مرجع سبق ذكره، ص 25.

✓ منظور أدنى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل.¹

ب. أنواع رأس المال العامل:

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

1. رأس المال العامل الدائم أو الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، ويتم حسابه بطريقتين هما:
✓ طريقة أعلى الميزانية:

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

✓ طريقة أسفل الميزانية:

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أصول متداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2. رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دوراتها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول المتداولة}$$

3. رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص20.

اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، يتم حسابه وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{الديون}$$

4. رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب كما يلي:

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.
- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.
- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل الخاص

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل: " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال والتي هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية"².

ويحسب كما يلي:

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = (\text{قيم الإستغلال} + \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

ثالثا: الخزينة

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها وهي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفيات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص60.

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص20.

العامل واحتياجات رأس المال العامل.

وتحسب كما يلي: الخزينة = مجموع الأصول - الخصوم

= رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

= قيم جاهزة - تسبيقات

المطلب الثالث: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

توجد العديد من المفاهيم حول النسب المالية نذكر منها:

تعرف النسب المالية بأنها "علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال وتؤخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا".¹

وتعرف أيضا "النسب المالية عبارة عن علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي معين لاستخلاص تطور ظاهرة معينة، وهي تعد من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل البنية المالية للمؤسسة، إلا أن نجعتها في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التالية:

1- متوسط نسب القطاع التي تنشط فيه المؤسسة.

2- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى إلى تحقيقها.

3- نسب مماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة وذلك بغرض معرفة اتجاه تطور الظاهرة محل الدراسة.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين وحسب توجهاتهم وتصوراتهم للوظيفة المالية في المؤسسة، لذلك سنحاول

¹ الياس مويحي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص24.

تقسيم هذه النسب إلى خمسة أنواع يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية.

أولاً: نسب التمويل والاستقلالية المالية

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد:

1. نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأموال الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوماً.

2. نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانيتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشراً على الإستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3. نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

4. نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.¹

ثانيا: نسب السيولة:

"تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة.

وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل"، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:²

1-نسبة التداول: وهي من أكثر نسب السيولة استخداما وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم سداد الثانية من الأولى، وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة، مثل الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزونات، والمدفوعات مقدما أما الالتزامات المتداولة فتتكون من المستحقات والديون التي يتوجب على المنشأة أن تقوم بسدادها خلال نفس الفترة المالية لذا فإنها تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، مستحقات الدفع، القروض القصيرة الأجل.

¹ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص86.

² جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص18.

2- نسبة السيولة السريعة: وهي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة السيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفت لنوعين: الأول أصول سريعة السيولة وهي مثل (النقدية، الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدينة (بالصافي)) وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل، أما عن النوع الثاني من تلك الأصول البطيئة في تحويلها إلى نقد مثل (المخزون والمدفوعات مقدما)، وهي الأصول التي إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض إلى خسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد، وتأخذ النسبة الصيغة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون} - \text{المدفوعات مقدما}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

3- نسبة النقدية: تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{نقدية} + \text{استثمارات في الأوراق مالية} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

ونتيجة لذلك قد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تحفظا، ويلجأ إليها المحلل المالي عندما يتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد أو رهن المنشأة مثلا لذممها المدينة أو مخزونها، ويجب الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على مؤشرات هذه النسبة عند تقييم سيولة المنشآت لأنهم لا يتوقعون من هذه المنشآت الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما يعادلها لتغطية الالتزامات المتداولة كما لا يتوقعون أن يكون الاعتماد محصورا على النقدية دون غيرها من الأصول المتداولة لسداد تلك الالتزامات، إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشرا على احتفاظ المنشأة بسيولة ونقدية عالية، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل هذه

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص131.

المنشأة في استغلال أموالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من تكديسها في المنشأة دون استخدام.

4- صافي رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، لذا فإنه يعرف أيضا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم صافي رأس المال العامل كمؤشر للحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير، ويستخرج هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

وعند الحصول على صافي رأس مال عامل كبير فإن ذلك يعتبر مؤشرا إيجابيا على سيولة المنشأة، ويتأثر حجم رأس المال العامل كباقي النسب السابقة بنود وتركيبية الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات، ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس المال العامل المتحقق خلال العام مع ما تحقق خلال الأعوام الماضية للحكم على هذا المؤشر، في حين لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المنشآت و ذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودا أو هبوطا توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل بنود الأصول والالتزامات المتداولة.¹

تقيس نسبة السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائئها عندما يحين اجل استحقاق هذه الالتزامات، وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق.²

إن الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة الأصول المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم.

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقسيم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ومن الجدير بالملاحظة انه يجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه النقدية للاستثمارات المؤقتة، وكذلك من التدفق العادي للنقدية وتحصيل الذمم، وعلى ذلك يكون من الضروري على

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص133.

² محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص99.

إدارة المشروع الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق الخصوم المتداولة وذلك أن تحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية يتطلب فترة زمنية.¹

ثالثاً: نسب النشاط

عبارة عن مؤشرات دالة على مدى كفاءة نشاط الشركة، حيث تبين مقدرة كل دينار مستثمر في تحقيق دينار واحد من المبيعات الصافية، لذلك نجد أن رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات، وعليه فإن المقياس المناسب لها هو معدل الدورات الذي يمكن استعماله كمؤشر للمخاطرة، كما يمكن إدراج رقم المبيعات مقياساً لزمان النشاط.²

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط أو نسب قياس إدارة الأصول ويقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة ومن بين هذه النسب:

أ- معدل دوران الأصول الثابتة: وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة وتحسب من العلاقة:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ب- معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة (360 في حالة سنة كاملة / معدل دوران المخزون)، كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزونات}}$$

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

¹ أسماء دب، دور نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ذات النشاط الخدمي، مذكرة ماستر أكاديمي، في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص3.
² عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص42.

ج- معدل فترة التخزين: ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن بعد تصريفه، ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وغيرها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون}$$

د- معدل دوران إجمالي الأصول: توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة تحسب من العلاقة:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدمها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من لها اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد¹.

رابعاً: نسب الربحية:

هي مجموعة من النسب التي تقيس فعالية الإدارة في توليد الإيرادات من المبيعات والاستثمار وهذه النسب تقيس أداء رأس المال للمستثمر وقدرة الشركة على توليد الأرباح وتعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة².

ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي:

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص19.

² غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد 2015، ص123

1. نسبة هامش الربح الإجمالي (مجمّل الربح): وتدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير وتوليد المبيعات، والسيطرة على الكلف، وتحتسب من الربح الإجمالي (المبيعات - كلفة البضاعة المتاحة للبيع) على صافي المبيعات وكلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل.
2. نسبة هامش الربح التشغيلي: وتقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.
3. نسبة صافي الدخل: وتقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل، ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.
4. معدل العائد على الاستثمار (الموجودات): وتقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة والثابتة) وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.
5. معدل العائد على حق الملكية: ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية (رأس المال المدفوع + علاوات الإصدار + الأرباح المحتجزة)، وارتفاع هذا المعدل هو دليل الإدارة الكفاءة والذي عادة ما يفضله المالكون.
6. القدرة الإيرادية الأساسية: وتعكس هذه النسبة مدى مساهمة الموجودات في توليد الربح التشغيلي، وتستخرج من حاصل قسمة الربح التشغيلي على الموجودات¹.

المطلب الرابع: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

يستعين المحلل خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة، وتتم عملية التقييم بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص 118

- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها.
- تقييم الأداء والمردودية: هذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة¹.

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص25.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقد قدمنا مفهوم عام له، بالإضافة إلى مفهوم تقييم الأداء والأدوات المستخدمة في تقييم الاداء والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة، كما تطرقنا إلى أهم النسب المالية مثل نسب السيولة، النشاط، الربحية، التمويل.

وكل هذا من أجل القيام بالدراسة والتحليل للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لمدينة الحضنة في
الفترة (2011-2015)

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري لموضوع التحليل المالي وأهميته في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، سنحاول في الجانب الميداني إجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة مدينة الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2015 من خلال المحاور التالية:

- المبحث الأول: تعريف بمدينة الحضنة.
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة مدينة الحضنة.

المبحث الأول: تعريف بملمبة الحضنة

يتناول هذا المبحث التعريف بالمؤسسة التي تمت فيها الدراسة الميدانية المتمثلة في مؤسسة "حضنة حليب"، من خلال تقديم نبذة تاريخية حول المؤسسة وعرض أهم منتجاتها إضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي، وكذا التطرق لمنهجية الدراسة من خلال التعرف على الوسائل المعتمدة في جمع البيانات.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور ملمبة الحضنة

حضنة حليب هي مؤسسة تجارية ذات مسؤولية محدودة، كانت تسمى ملمبة الحضنة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته أصبحت تسمى حضنة حليب (Hodna Lait)، أنشأت من طرف أربع شركاء بتاريخ 1998/12/15 برأس مال اجتماعي قدره 60 000 000 دج، مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بالمسيلة، إلا أن تاريخ انطلاقها الفعلي كان في 2000/05/15، وكانت المؤسسة في بداية نشاطها تنتج: الحليب، لبن رائب، حليب البقر في أكياس)، باستثمار قدره 58 451 619 88 دج، حيث كانت الطاقة الإنتاجية تصل إلى 40 000 لتر/اليوم باستخدام يد عاملة مشكلة من 38 عامل دائم.

ومنذ تأسيسها وهي في توسع مستمر يمكن تجسيد ذلك عبر المراحل التالية:

التوسع الأول: كان خلال الفترة الممتدة من 2001/01/01 إلى 2003/12/31 باستثمار قدره 29 596 968 27 دج، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 140 000 لتر/اليوم وارتفع عدد العمال إلى 53 عامل دائم، وفي هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال كالتالي:

- 335 937 000 دج في سنة 2001 وبلغ عدد الموظفين 40 عامل.
- 496 255 000 دج في سنة 2002 وبلغ عدد الموظفين 39 عامل.
- 519 355 000 دج في سنة 2003 وبلغ عدد الموظفين 53 عامل.

التوسع الثاني: كان خلال الفترة الممتدة من 2004/01/01 إلى 2004/12/31، وينطبق التوسع على الوحدة 02، حيث بلغ حجم الاستثمار في هذه المرحلة 31 339 938 513 دج، وهذا أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من 140 000 لتر/اليوم إلى 320 000 لتر/اليوم و 180 000 لتر/اليوم في الوحدة 02، كما تمكنت من إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي:

- حليب مبستر واللبن والرائب وحليب البقر، في قارورات بسعة 1 لتر.
- زيادي طبيعي وزيادي ممزوج بالفواكه، في قارورات بسعة 1 لتر.
- زيادي معطر وزيادي ممزوج بالفواكه، في علب 110 غرام.

وفي سنة 2004 حققت المؤسسة رقم أعمال قدره 705 731 000 دج مع وجود 58 عامل. التوسع الثالث: كان خلال الفترة الممتدة من 2005/01/10 إلى 2011/12/31 باستثمار قدره 556 644 565 دج، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 660 000 لتر/اليوم مقسمة إلى:

- 240 000 لتر/اليوم بالنسبة للمنتجات في أكياس بسعة 1 لتر.
 - 240 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادي في علب.
 - 180 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادي في قارورات.
- وفي هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال كالتالي:

الجدول رقم (01): تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال الفترة (2011-2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الأعمال	1221594000	2213552000	2939428000	3799650000	5018264160	5728445788	7019456946
عدد الموظفين	142	195	246	414	720	890	1000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المؤسسة حققت قفزة نوعية في رقم أعمالها بحوالي أربعة أضعاف خلال ست سنوات وهذا يدل على تطور حجم النشاط الذي تقوم به المؤسسة وكذلك زيادة حصتها السوقية نتيجة لتنوع منتجاتها خصوصا خلال مرحلة التوسع الثالث، وهو ما فرض عليها ضرورة استقطاب المزيد من الموظفين حيث تضاعف هذا الأخير أكثر إلى

سبع أضعاف خلال نفس المرحلة، ومن خلال كل هذه الاستثمارات التي تحققت في هذه المرحلة تمكنت المؤسسة من إدخال منتجات جديدة كالآتي:

- قشدة للتحلية وفلان كراميل، في علب 100 غرام.
- زيادي معطر في علب 110 غرام.
- زيادي ممزوج معطر وزيادي ممزوج بالفواكه، علب 100 غرام.
- زيادي مشقوق وزيادي بدون سكر في علب 110 غرام.

التوسع الرابع: كان خلال الفترة الممتدة من 2012/01/01 إلى 2014/12/31 بحجم استثمار قدره 3 038 126 247 دج، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية 920 000 لتر/اليوم مقسمة إلى:

- 280 000 لتر/اليوم بالنسبة للمنتجات في أكياس بسعة 1 لتر.
 - 330 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادي في علب.
 - 180 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادي في قارورات.
 - 130 000 لتر/اليوم بالنسبة للحليب المعقم والزبدة.
- وفي هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال كالتالي:

الجدول رقم (02): تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال الفترة (2012-2015).

2015	2014	2013	2012	السنوات
10 122 567 130	10 601 606 265	9 063 713 049	8 825 711 596	رقم الأعمال
950	997	1011	944	عدد الموظفين

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المؤسسة حققت زيادة معتبرة في رقم أعمالها بحوالي ضعفين خلال أربع سنوات، وهذا يدل على تطور حجم النشاط الذي تقوم به المؤسسة وكذلك زيادة حصتها السوقية نتيجة لتنوع منتجاتها خصوصا خلال مرحلة التوسع الرابع وهو ما فرض عليها ضرورة استقطاب المزيد من الموظفين حيث تضاعف هذا الأخير أكثر من الضعف خلال نفس المرحلة، ومن خلال هذه الاستثمارات التي تحققت في هذه المرحلة تمكنت المؤسسة من إدخال منتجات جديدة كالآتي:

- قشدة للتحلية في علب 100 غرام، وفي علب 80 غرام.
- فلان كراميل في علب 100 غرام، وفي علب 80 غرام.
- حليب معقم، حليب البقر معقم.
- الزبدة.

ومن خلال ما تقدم فإن المؤسسة في بداية نشاطها كانت متكونة من وحدة رئيسية واحدة في حين أنها تحتوي حاليا على ست وحدات، تختص كل وحدة بإنتاج منتجات معينة، بالإضافة إلى:

- عدد الموردين خارج الوطن: 20.
- عدد الموردين داخل الوطن: 180.
- عدد الزبائن: 500.
- عدد موزعي الحليب: 70.
- عدد مستودعات البيع: 02 (الجزائر وعنابة).

المطلب الثاني: تنظيم لملمبة الحضنة

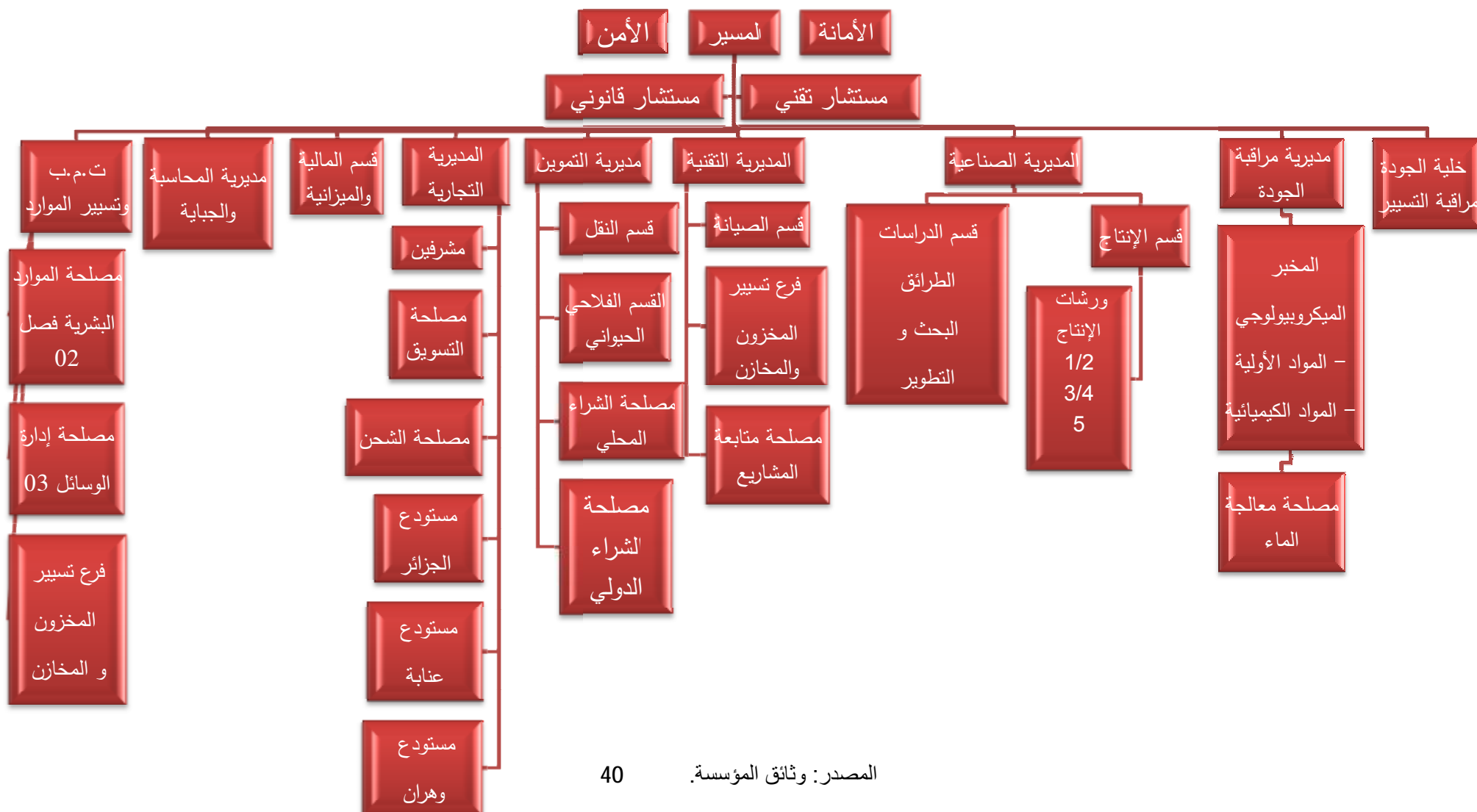
الفرع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة كما يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبرز الهيكل التنظيمي جميع الوظائف التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة ومع المحيط الخارجي من جهة أخرى، ذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط.

وقد تم إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مؤخرا من طرف الإدارة حتى يتناسب مع الأهداف التي تسعى إليها، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- تحقيق رضا المستهلك وولائه.
- الاهتمام بجودة المنتجات باعتباره مفتاح النجاح في ظل المنافسة.
- زيادة النمو من خلال الدخول في مجالات أخرى.
- ترسيخ علاماتها التجارية وتحسين صورتها.
- العمل على طرح منتجات ذات قيمة غذائية وصحية وبأسعار تتناسب والقدرة الشرائية للمستهلك.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضنة حليب بالمسيلة.



الفرع الثاني: نشاط المؤسسة ومهامها

أولاً: نشاط المؤسسة

تنشط مؤسسة الحضنة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الاقتصادية وتلبية رغبات المستهلكين، ويمكن تلخيص نشاطها في العناصر التالية:

1. الشراء:

تقوم المؤسسة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية، حيث تستورد حوالي 80% من احتياجاتها من الخارج ويتم اختيار المورد المناسب على أساس الجودة والسعر، والجدول التالي يبين أهم المواد المستخدمة وبلد المنشأ:

الجدول رقم (03): أهم المواد المستخدمة ومصدرها

المصدر	المكونات
أوربا، آسيا، أمريكا	مسحوق الحليب
الجزائر، مغنية	النشاء
فرنسا	المثبت
الجزائر	السكر
هولندا	مسحوق الكاكاو
سويسرا، ألمانيا	الخميرة
فرنسا، الجزائر	المعطر
الجزائر	الفواكه
فرنسا	Gélifiant
الجزائر	شريط PS
فرنسا	الغلاف والزخرفة
الجزائر	علب الكرتون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. الإنتاج:

مرحلة الإنتاج هي ثاني مرحلة بعد الشراء وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة حيث تقوم بتحويل المواد الأولية من حالتها الطبيعية إلى منتجات نهائية متمثلة في الحليب ومشتقاته

وتنتج هذه المنتجات بشكل يومي وفي كل المواسم إضافة إلى هذا فالمؤسسة تنتج حسب طلبات الزبائن.

3. البيع:

بالنسبة لهذا النشاط تشرف عليه مصلحة المبيعات ضمن القسم التجاري، وذلك وفق حالتين هما:

- حالة الإنتاج وفق الطلب، تكون الكميات المنتجة مضمونة البيع ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه، إما بالوسائل الخاصة بالزبائن أو بالوسائل الخاصة بالمؤسسة.
- حالة الإنتاج بدون طلب، هنا تقوم المؤسسة بعملية البيع بإمكانياتها الخاصة وقدرتها التسويقية.

ثانيا: مهام المؤسسة

من مهام المؤسسة ما يلي:

- تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجاتها.
- مواجهة المنافسة بالاعتماد على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك.
- ضمان النوعية، وهي تعمل جاهدة لتستطيع أن تضمن لزبائنها ومستهلكيها النوعية الجيدة والجودة العالية.
- بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي.
- التجديد بحيث يعتبر هذا العنصر من أبرز السياسات المتبعة لدى المؤسسة.
- توسيع تشكيلتها السلعية معتمدة على تكنولوجيا تتمثل في استعمالها لوسائل متطورة.
- التسيير الفعال ومحاولة تطوير قطاعاتها المختلفة من تخزين وتوزيع وصيانة.
- العمل على تلبية حاجات ورغبات القطاعات السوقية المستهدفة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية

سنقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الميزانية المالية: تعد من أجل دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ولذلك يتم إعداد

الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، بعد الاطلاع على الكشوف المالية

الجدول رقم (04): الميزانية المالية للسنوات من 2011 – 2015.

2015	2014	2013	2012	2011	الأصول
8572877529	8530595574	8272293338	7111021757	5768120379	الأصول الثابتة
5177271478	4740991068	4831731024	3916224860	2391414204	الأصول المتداولة
3350468260	2702214100	3044396842	2702294310	1742383387	قيم الاستغلال
1608647703	2024427922	1684488266	1158927270	604844627	قيم قابلة للتحويل
218155515	143449046	102845916	32605469	44186190	قيم جاهزة
13750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الأصول
8466074523	8131130201	7424783140	6996648155	5670770443	الخصوم
6662145333	5756963009	5032579437	4530078929	3359795454	أموال خاصة
1803932189	2374167193	2392203703	2466569226	2310974989	الديون المالية
5284071484	5140456441	5679241222	4030598462	2488764140	الخصوم المتداولة
13750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية

أ- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

- حساب مؤشرات التوازن المالي: ونعتمد هنا على ثلاثة مؤشرات

✓ رأس المال العامل

✓ احتياجات رأس المال العامل

✓ الخزينة

1- رأس المال العامل: يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الوضع المالي داخل

المؤسسة، وهو يتكون من العناصر التالية:

• رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (05): حساب رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	5670770443	6996648155	7424783140	8131130201	8466077523
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
رأس المال العامل الدائم	-97349936	-114373602	-847510198	-399465373	-106800006

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم كان سالبا خلال السنوات الخمس، وبالتالي فإن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي غير أنها حققت توازن بين احتياجاتها ومصادر التمويل، لتتوافق نسبيا مع سيولة المؤسسة وذلك لمواجهة التزاماتها التي قد يحين موعد استحقاقها، وهذا يبين أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان.

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (06): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	3359795454	4530078929	5032579437	5756963009	6662145333
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
رأس المال العامل الخاص	-2408324925	-2580942828	-3239713901	-2773632565	-1910732196

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال الخاص سالب في السنوات الخمس، وهذا مؤشر غير إيجابي ويدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، وذلك راجع إلى زيادة حجم استثماراتها ما أدى إلى زيادة الديون طويلة الأجل، وبالتالي فإن الوضع المالي للمؤسسة غير مريح.

• رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول المتداولة

الجدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الإجمالي

2015	2014	2013	2012	2011	البيان/السنوات
13750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الأصول
5177271478	4740991068	4831731024	3916224860	2391414204	الأصول المتداولة
8572877529	8530595574	8272293338	7111021757	5768120379	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على ان المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

• رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

الجدول رقم (08): حساب رأس المال العامل الأجنبي

2015	2014	2013	2012	2011	البيان السنوات
13750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الخصوم
6662145333	5756963009	5032579437	4530078929	3359795454	الأموال الخاصة
7088003674	7514623633	8071444925	6497167688	4799739129	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2011 إلى سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل.

• احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول متداولة - القيم جاهزة) - (الخصوم المتداولة - الخزينة)

الجدول رقم (09): حساب احتياجات رأس المال العامل

2015	2014	2013	2012	2011	البيان/السنوات
5177271478	4740991068	4831731024	3916224860	2391414204	الأصول المتداولة
218155515	143449046	102845916	32605469	44186190	القيم الجاهزة
5284071484	5140456441	5679241222	4030598462	2488764140	الخصوم المتداولة
218155515	14349046	102845916	32605469	44186190	الخزينة
2929857374	2559305242	1942227153	1695561258	1315204279	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة ما يعني أن الاحتياجات أكبر من مواردها التمويلية وهذا الإرتفاع راجع إلى كل احتياجات التمويل و يستلزم على المؤسسة رفع قيمة المخزونات أو رفع قيمة الحقوق لدى الغير.

• الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (10): حساب الخزينة الصافية

2015	2014	2013	2012	2011	البيان/السنوات
-106800006	-399465373	-847510198	-114373602	-97349936	رأس المال العامل الدائم
2929857374	2559305242	1942227153	1695561258	1315204279	احتياجات رأس المال العامل
-3036657380	-2958770615	-2789737351	-1809934860	-1412554215	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة ليست في توازن مالي، وبالتالي تحتاج إلى مصادر تمويل أخرى من أجل تغطية هذا العجز.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: نسبة السيولة

أولاً: نسبة السيولة المتداولة (العامة)

نسبة السيولة المتداولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (11): نسبة السيولة المتداولة

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	2391414204	3916224860	4831731024	4740991068	5177271478
الخصوم المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140456441	5284071484
نسبة السيولة المتداولة	0.96	0.97	0.85	0.92	0.97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة المتداولة أقل من الواحد (1) في كل الدورات المحاسبية، مما يعني عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة، وهو ما يجعل المؤسسة في وضعية مالية صعبة، حيث يجب عليها اللجوء للاقتراض القصير لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

ثانياً: نسبة السيولة المختصرة (السريعة)

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزون - التسيقات المقدمة) / الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (12): نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	2391414204	3916224860	4831731024	4740991068	5177271478
المخزون	1742383387	2702294310	3044396842	2702214100	3350468260
التسيقات المقدمة	0	0	0	0	0
الالتزامات المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140456441	5284071484
نسبة السيولة المختصرة	0.26	0.30	0.31	0.39	0.34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة جد متدنية، حيث أن القيم القابلة للتحويل والقيم الجاهزة لا تكفي لتغطية الخصوم المتداولة، إذ يجب على المؤسسة تصريف مخزوناتهما في أقل وقت ممكن للرفع من القيم القابلة للتحويل والقيم الجاهزة، كما أن الخزينة السالبة قيمتها كبيرة تتراوح ما بين (2488764140 و 3254812895) دج وبالتالي يجب على المؤسسة التخلص من هذه التبعية ومحاولة تخفيض حجمها إلى أقل ما يمكن.

ثالثاً: نسبة النقدية (السيولة الحالية)

نسبة النقدية = النقدية + الاستثمارات في الأوراق المالية // الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (13): نسبة النقدية

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النقدية	44186190	32605469	102845916	14349046	218155515
الاستثمارات في الأوراق المالية	0	0	0	0	0
الالتزامات المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140456441	5284071484
نسبة السيولة الحالية	0.01	0.008	0.01	0.02	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن القيم الجاهزة تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالخصوم المتداولة، وبالتالي فإن المؤسسة قد تواجه صعوبات مالية في حالة مطالبة دائنيها بحقوقهم مما يجعلها في وضعية مالية صعبة.

المطلب الثاني: نسبة التمويل

• نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	5670770443	6996648155	7424783140	8131130201	8466077523
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
نسبة التمويل الدائم	0.98	0.98	0.89	0.95	0.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة حققت نسبة ضعيفة في السنوات الخمس من الدراسة، حيث كانت النسبة أقل من 1، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة، مما يدل أن المؤسسة غير متوازنة مالياً، لأن الأصول الثابتة أكثر من الأموال الدائمة.

• نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (15): نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	3359795454	4530078929	5032579437	5756963008	6662145333
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530596574	8572877529
نسبة التمويل الخاص	0.58	0.63	0.60	0.67	0.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص المتحصل عليها من المؤسسة في السنوات الخمس تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن النسبة أقل من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطيع تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

• نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم (16): نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التمويل الخاص	3359795454	4530078929	5032579437	5756963008	6662145333
مجموع الديون	3767715394	4309109555	5284786970	5347286854	5058745084
نسبة الاستقلالية المالية	1.12	0.95	1.05	0.92	0.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية المتحصل عليها خلال السنوات الخمس كانت أكبر من 0.5، أي أنها المؤسسة حققت نتائج حسنة وهو مؤشر إيجابي يعكس استقلالية المؤسسة، ويظهر بأن المؤسسة تتمتع نوعاً ما بالاستقلالية المالية.

• نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم (17): نسبة التمويل الخارجي

البيان/ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الديون	3767715394	4309109555	5284786970	5347286854	5058745084
نسبة التمويل الخارجي	0.42	0.39	0.40	0.40	0.36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التمويل الخارجي بلغت في السنوات الخمس من الدراسة نسبة أقل من 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

المطلب الثالث: نسب النشاط

أولاً : معدل دوران الأصول الثابتة :

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

الجدول رقم (18): معدل دوران الأصول الثابتة

البيان/ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
صافي المبيعات	7109456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877523
معدل دوران الأصول الثابتة	1.23	1.24	1.09	1.24	1.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة دوران الأصول الثابتة تتجاوز الواحد، ما يعني أن كل دينار واحد من الأصول الثابتة يولد أرباحا تتجاوز 1 دج لكل الدورات، وهذا يعكس درجة مساهمة الأصول الثابتة في توليد حجم كبير من المبيعات، أي كفاءة إدارة المؤسسة.

ثانيا : معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون = تكلفة المخزون المباع / متوسط المخزون

الجدول رقم(19): معدل دوران المخزون

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
تكلفة المخزون المباع	5628432761	6674428311	6980145739	7783412001	8514327588
متوسط المخزون	1398129425	2222338849	2873345576	2873305471	3026341180
معدل دوران المخزون	4	3	2.5	3	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

فترة التخزين : 360 / دوران المخزون

الجدول رقم (20) : فترة التخزين

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران المخزون	4	3	2.5	3	3
فترة التخزين	90	120	144	120	120

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن دوران المخزون يتراوح بين 3 دورات إلى 4 سنويا وهي حركة جد ضعيفة، حيث يجب على المؤسسة البحث عن منافذ تسويق جديدة لزيادة سرعة مخزوناتها، كما أن فترة التخزين طويلة جدا (بين 90 يوما إلى 150 يوم)، وهذا راجع لبقاء المواد الأولية لفترة طويلة قبل تحويلها إلى ورشات الإنتاج، حيث يجب على المؤسسة إتباع سياسة تسيير المخزون تمكنها من الانتظام في التموين وعدم تخزين المواد لفترة طويلة.

ثالثا: معدل دوران الزبائن

معدل دوران الزبائن = مبيعات السنة / متوسط الزبائن

الجدول رقم (21): معدل دوران الزبائن

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مبيعات السنة	7109456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
متوسط الزبائن	295967979	331009305	334964468	590841167	791065654
معدل دوران الزبائن	24.02	26.66	27.05	17.94	12.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن = $360 / \text{معدل دوران الزبائن}$

الجدول رقم (22): المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الزبائن	24.02	26.66	27.05	17.94	12.79
المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن	15	14	13	20	28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن دوران الزبائن يتفاوت من دورة لأخرى، فهو يتراوح بين (13 إلى 27 دورة)، وهي نسبة جيدة نوعا ما غير أن دوران الزبائن تراجع في السنتين الأخيرتين نظرا لتساهل المؤسسة مع زبائنها ومنحهم فترة أطول للتسديد، وتبقى نسبة مقبولة عموما وهي ما تعكسها مدة تحصيل ديون الزبائن التي تتراوح بين 14 و 28 يوما وهي مدة مقبولة نوعا ما.

رابعاً: معدل دوران الموردين

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

الجدول رقم (23): معدل دوران الموردين

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مشتريات السنة	5068066253	6669610926	7466157765	8542458120	7709497520
متوسط ديون الموردين	761485997	982919539	1535297446	1378206730	1097822868
معدل دوران الموردين	7	7	5	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين = 360 / دوران الموردين
الجدول رقم (24): المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين

البيان / السنوات	2015	2014	2013	2012	2011
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الموردين	7	7	5	7	7
المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين	52	52	72	52	52

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن دوران الموردين يتراوح بين 5 إلى 7 دورات، وهو معدل مقبول تعكسه مدة تسديد ديون الموردين من 52 إلى 72 يوماً، حيث أن المؤسسة تمتلك هامشاً من الوقت لتسديد ديونها، فهي تحترم قاعدة التحصيل قبل التسديد مما يجعلها في منأى عن الصعوبات المالية.

المطلب الرابع: نسبة الربحية

أولاً: هامش الربح الإجمالي

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

الجدول رقم (25): هامش الربح الإجمالي

البيان/السنوات	2015	2014	2013	2012	2011
الربح الإجمالي	296109897	189051683	78719135	385182887	325127487
المبيعات	10122567130	10601177227	9063713050	8825711596	7019456947
هامش الربح الإجمالي	0.029	0.017	0.0086	0.043	0.046

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الإجمالي تتراوح ما بين 0.8% إلى 4.6% وهي نسبة ضئيلة جداً، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف المؤسسة خاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الأولية، إضافة إلى الثبات النسبي في أسعار البيع فيجب على المؤسسة انتهاج سياسة تخفيض التكاليف أو إتباع ما يعرف بالتكاليف المستهدفة.

ثانيا: هامش الربح الصافي

هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

الجدول رقم (26): هامش الربح الصافي

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الصافي	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
المبيعات	7019456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
هامش الربح الصافي	0.041	0.039	0.030	0.018	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الصافي تتراوح ما بين 1.8% إلى 4.1%

وهي نسبة تتراجع باستمرار بسبب ارتفاع تكاليف المؤسسة.

ثالثا: معدل العائد على الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار = الربح الصافي / مجموع الأصول

الجدول رقم (27): معدل العائد على الاستثمار

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الصافي	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
مجموع الأصول	8159534583	11027246617	13104024362	13271586642	13750449007
معدل العائد على الاستثمار	0.035	0.031	0.021	0.015	0.022

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على الاستثمار تتراوح ما بين 1.5% و 3.5%

وهذا يعني أن مساهمة إجمالي الأصول في الأرباح الصافية متدنية، مما يدل على عدم التسيير

الجيد لممتلكات المؤسسة.

رابعا: معدل العائد على الأموال الخاصة

معدل العائد على الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

الجدول رقم (28): معدل العائد على الأموال الخاصة

2015	2014	2013	2012	2011	البيان / السنوات
303944156	201022540	277965603	344517906	293705156	الربح الصافي
6662145333	5756963008	5032579437	4530078929	3359795454	الأموال الخاصة
0.045	0.035	0.055	0.076	0.087	معدل العائد على الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وجدول حساب النتائج من خلال الجدول نلاحظ أن العائد على الأموال الخاصة يتناقض باستمرار، ففي سنة 2011 كان 0.087، أي أن كل دينار واحد من الأموال الخاصة يولد 0.087 دينار من الأرباح الصافية، وهي قيمة ضئيلة تدل على أن المؤسسة لا تستغل أموالها الخاصة بالشكل المناسب لتوليد أرباح صافية.

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مدينة الحضنة بالمسيلة باستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة ما بين 2011-2015 وذلك بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة بعد إجراء عملية التقييم كان أدائها ضعيف، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.
 - نلاحظ أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.
 - أن رأس المال العامل كان سالبا خلال فترة الدراسة وهذا يبين أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان
 - سجلت المؤسسة خزينة سالبة على مدار خمس سنوات مما يدل على عدم وجود توازن مالي وأن موارد الخزينة تفوق استخداماتها.
 - أن رأس المال العامل الدائم كان سالبا خلال السنوات الخمس، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهذا يدل أن الأموال الدائمة لم تمول كل الأصول الثابتة.
- مما سبق ذكره يمكننا القول أن تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي ضروري لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي يستطيع من خلالها المسؤول إتخاذ قراراته.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يتناول هذا البحث موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، حيث يمثل تقييم الأداء المالي أحد الركائز الأساسية والمرآة العاكسة لأسلوب استغلال موارد المؤسسة، حيث يسعى المحلل المالي إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف في المنشأة الاقتصادية، مع محاولة تقديم تفسير لذلك ومساعدة أصحاب المشاريع على اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

ولقد تطرقنا من خلال هذا البحث إلى أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، متمثلة في التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص مستوى استخدام الموارد، وذلك بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية المتمثلة أساسا في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج، من أجل استخراج مؤشرات ونسب مالية يتيح تحليلها من معرفة مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في إدارة مواردها، وتوجيه أصحاب القرار نحو تبني خطط وسياسات سليمة من شأنها الرفع من مستوى الأداء والقدرة على مسايرة المتغيرات المحيطة.

نتائج الدراسة:

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة ملبنة الحضنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2015 توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:
- ❖ أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- ❖ تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف من أجل تصحيحها.
- ❖ اعتماد المؤسسة على الديون للحصول على مصادر تمويل.
- ❖ تبتعد المؤسسة عن النسب المعيارية لمؤسسات أخرى (الإستدانة، الربحية، النشاط)، وهذا راجع إلى غياب المنافسة حيث أن المؤسسة تحتكر جزءا كبيرا من السوق.
- ❖ رأس المال العامل الدائم كان سالبا خلال السنوات الخمس، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهذا يدل أن الأموال الدائمة لم تمويل كل الأصول الثابتة.

- ❖ سجلت المؤسسة خزينة سالبة على مدار خمس سنوات مما يدل على عدم وجود توازن مالي وأن موارد الخزينة تفوق استخداماتها.
 - ❖ رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.
 - ❖ المؤسسة تتمتع نوعاً ما بالاستقلالية المالية.
- نتائج اختبار الفرضيات:**

في ضوء النتائج المتوصل إليها تمثلت نتائج اختبار الفرضيات في الآتي:

- الفرضية الأولى: "لا تستغل ملبنة الحضنة مواردها المتاحة بالمستوى الأمثل".

بالنسبة لهذه الفرضية فإننا نؤكد صحتها بالنظر إلى النتائج التي أفصحت عنها قيم مؤشرات الربحية فهي نسب ضئيلة جداً وهذا راجع إلى الارتفاع في تكاليف المؤسسة مما يدل على عدم التسيير الجيد للمؤسسة ورأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الخمس، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تمول كل الأصول الثابتة.

- الفرضية الثانية: "يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات ناجعة الاستخدام في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية".

بالنسبة للفرضية الثانية فإننا نؤكد صحتها كذلك فاحتياج رأس المال العامل موجب عبر السنوات الخمس، وهذا يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة، والمؤسسة تتمتع نوعاً ما بالاستقلالية المالية.

الاقتراحات:

بعد الوقوف على حقيقة الأداء المالي لمؤسسة ملبنة الحضنة فإننا نقترح ما يلي:

- ❖ تحسين جودة منتجات الحليب حتى تتمكن من مواجهة منافسيها ومن أجل توسيع حصتها السوقية.
- ❖ تقوم بحملات إعلانية عبر وسائل الإعلام
- ❖ إعداد برامج سنوية للتكوين موجهة لعمال المؤسسة من أجل زيادة مستوى الكفاءة.
- ❖ العمل على تنويع مصادر تمويل المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- الخطيب محمد محمود، التحليل المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2007. نشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

المذكرات والأطروحات:

- عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009.
- سعادة اليمين، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- طلب غرام، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد 2015.
- دب أسماء، دور نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ذات النشاط الخدمي، مذكرة ماستر أكاديمي، في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- مويحي الياص، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

المقالات والمجلات:

- بن بلغيث مداني، دشاش عبد القادر، مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول (IAS-IFRS) النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية الدولية للمراجعة يومي 12-13 ديسمبر 2012.
- جاب علي فاضل، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006.

- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
- العامري زهرة حسن، السيد الركابي علي خلف ، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.